نشرة صندوق النقد الدولي

بلدان القوقاز وآسيا الوسطى تلمس تأثير الأزمة، ولكنها مهيأة لتحقيق تعاف محدود

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٣ أكتوبر ٢٠٠٩

- احتمالات التعافي تختلف بشدة بين بلدان المنطقة المستوردة للنفط والبلدان المصدرة له
- العديد من البلدان تضررت من الهبوط الحاد في تحويلات العاملين والتدفقات الرأسمالية
- مع تعافي المنطقة، ينبغي أن تعمل بلدانها عل تنويع الصادرات واستعادة عافية قطاعاتها المالية

صرح السيد مسعود أحمد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي بأن "بلدان القوقاز وآسيا الوسطى تأثرت تأثرا حادا من جراء الأزمة العالمية، حيث يتوقع أن ينخفض معدل النمو في المنطقة من ٦,٦% في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٥% في عام ٢٠٠٩.

وفي هذا الصدد، تحدث السيد مسعود أحمد أمام مؤتمر صحفي عقد في اسطنبول قائلا إن صانعي السياسات في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى تحركوا لمواجهة الهبوط الاقتصادي بتيسير السياسات المالية العامة والنقدية وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي. وأضاف سيادته أن المجتمع الدولي أيضا قدم المساعدة لبلدان المنطقة، لكن الأوضاع السائدة في بعضها سوف يحتاج إلى دعم إضافي من الجهات المانحة لاحتواء التأثير السلبي للأزمة.

وفي حديث للسيد أحمد قبل الاجتماعات السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قال إن المنتظر للمنطقة ككل أن تشهد نموا محدودا في عام ٢٠١٠ بالرغم من أن بلدان الدخل المنخفض المستوردة للطاقة لا يزال عليها اجتياز فترة عصيبة في السنة المقبلة.

نمو قوي في البلدان المصدرة للنفط

تختلف بلدان القوقاز وآسيا الوسطى فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، الذي يتراوح بين ٧٩٥ دولارا أمريكيا في طاجيكستان و٨٥٠٠ دولار أمريكي في كازاخستان. وبينما يصنف نصف بلدان المنطقة كبلدان مصدرة للغاز والنفط (أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان)، تُصنف بقية البلدان كبلدان مستوردة (أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان). ويرجع هذا الاختلاف الأساسي غالبا للتفاوت في التوقعات الاقتصادية بين مختلف البلدان.

توقعات صندوق النقد الدولي للنمو في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى

(التغير السنوي %)

	٢٠٠٨	توقعات ٢٠٠٩	توقعات ٢٠١٠
بلدان القوقاز وآسيا الوسطى	٦,٦	١,٥	٥,١
بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المصدرة للطاقة	٦,٨	٢,٥	٥,٥
أذربيجان	١١,٦	٧,٥	٧,٤
كازاخستان	٣,٢	٢,٠-	٢,٠
تركمانستان	١٠,٥	٤,٠	١٥,٣
أوزبكستان	٩,٠	٧,٠	٧,٠
بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المستوردة للطاقة	٥,٦	٤,٦-	٢,٢
أرمينيا	٦,٨	١٥,٦-	١,٢
جورجيا	٢,١	٤,٠-	٢,٠
جمهورية قيرغيزستان	٧,٦	١,٥	٣,٠
طاجيكستان	٧,٩	٢,٠	٣,٠
كومنولث الدول المستقلة[١]	٥,٥	٦,٨-	٢,١
روسيا	٥,٦	٧,٥-	١,٥
الصين	٩,٠	٨,٥	٩,٠

المصادر: البيانات مستمدة من السلطات الوطنية وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] تتألف من أرمينيا وأذربيجان وبيلاروس وكازاخستان وملدوفا وروسيا وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا وأوزبكستان.

وقد نجح معظم البلدان المصدرة للطاقة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى في تجاوز الهبوط الاقتصادي العالمي على نحو معقول ومن المتوقع أن تسجل هذه البلدان نموا قويا في عام ٢٠٠٩ نظرا لتعاقداتها طويلة الأجل في مجال تصدير الطاقة، وسياساتها الاقتصادية الداعمة، وفي بعض الحالات نتيجة روابطها المحدودة مع الأسواق الدولية. والاستثناء الوحيد هي كازاخستان، التي تمر بأزمة مصرفية وتتلقى ضربات من جراء انخفاض أسعار النفط، ومن المرجح أن تشهد انكماشا في إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢% تقريبا في عام ٢٠٠٩ ، بينما يتراجع التعافي في ٢٠١٠ نتيجة المشكلات المتبقية في الجهاز المصرفي.

وفي المقابل، من المتوقع أن تحقق أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان نموا قويا في عام ٢٠٠٩ بدعم أساسي من الإنفاق العام الذي أمكن الاعتماد عليه بفضل غزارة المدخرات العامة التي تراكمت أثناء سنوات الرواج السابقة. ومع تزايد الطلب العالمي على مصادر الطاقة من جديد، يُتوقع أن تستمر معدلات النمو القوية في هذه البلدان، وفقا لما ورد في توقعات صندوق النقد الدولي.

البلدان المستوردة للطاقة تواجه تدهورا في مستويات المعيشة

من ناحية أخرى، تواجه البلدان الأربعة المستوردة للطاقة تباطؤا ملحوظا في النمو وتدهورا في مستويات المعيشة كنتيجة أساسية للهبوط الحاد في حجم تحويلات العاملين (الشكلان البيانيان ١ و٢) من روسيا، التي تمر كذلك بفترة ركود واضطرت إلى إلغاء بعض الوظائف التي كان يشغلها عاملون من بلدان القوقاز وآسيا الوسطى.

الشكل البياني ١

تراجع الدخل المتاح

شهدت بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المستوردة للطاقة نموا سريعا بصفة استثنائية في السنوات الأخيرة. ولكن نصيب الفرد من الدخل المتاح في الوقت الحالي آخذ في التراجع.

(نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي المتاح[١]، بالدولار الأمريكي)

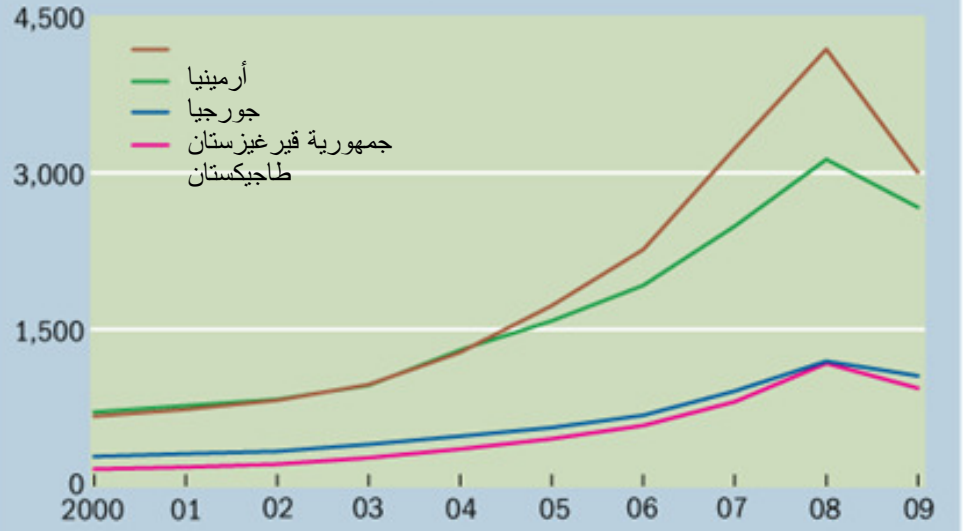

المصدر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[١] يُعرَّف بأنه إجمالي الناتج المحلي + الدخل غير المرتبط بعوامل الإنتاج + التحويلات.

وتتلقى هذه البلدان ضربات متفاوتة الحدة. ومن المرجح أن يشهد عام ٢٠٠٩ انكماشا بنسبة تزيد على ١٥% في أرمينيا التي شهدت في السنوات الأخيرة رواجا قويا في حركة البناء والتشييد ونموا استثنائيا. وقد تلقت جورجيا كذلك ضربة شديدة نتيجة تباطؤ الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تسبب في نموها في السنوات الأخيرة. وفي المقابل، يُلاحَظ أن الظروف أفضل في جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان، بدعم من موسم الحصاد الوافر.

الشكل البياني ٢

هبوط تحويلات العاملين

الهبوط الملحوظ في التدفقات الوافدة من تحويلات العاملين هو من أهم قنوات انتقال آثار الأزمة العالمية التي أضرت ببلدان القوقاز وآسيا الوسطى.

(التدفقات الوافدة من تحويلات العاملين؛ النمو على مدار ١٢ شهرا؛ %)

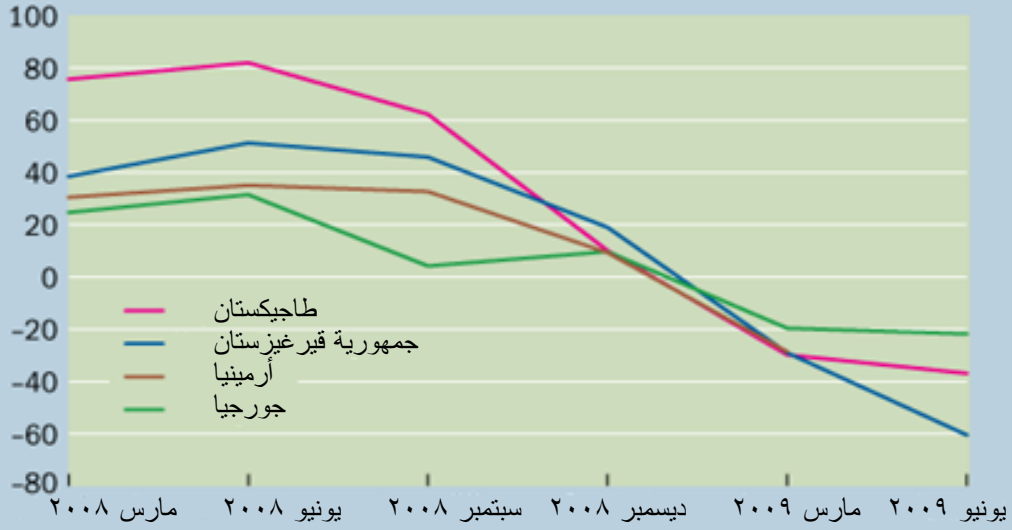

المصدر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

وقد تدخلت الجهات المانحة، بما فيها الدولتان المجاورتان روسيا والصين والبنك الدولي، لمساعدة البلدان المستوردة للطاقة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى على تجاوز الأزمة. ويقدم صندوق النقد الدولي المساعدة كذلك لهذه البلدان من خلال التسهيل التمويلي الميسر للنمو والحد من الفقر (في حالة طاجيكستان) وبموجب "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية" (جمهورية قيرغيزستان). وتتمتع كلا أرمينيا وجورجيا بمساعدة الصندوق من خلال اتفاقيات الاستعداد الائتماني.

وشدد السيد أحمد في حديثه على أن "المساعدات الرسمية لها أهمية بالغة في مساعدة هذه البلدان على تنفيذ السياسات المالية العامة المعاكسة لاتجاهات الدورة الاقتصادية حتى تتمكن من تجاوز الأزمة"، مشيرا إلى أن مثل هذا الدعم من شأنه أن يحقق تعافيا تدريجيا للبلدان المستوردة للطاقة في هذه المنطقة في عام ٢٠١٠.

التحركات على مستوى السياسات

تحركت الحكومات والبنوك المركزية في بلدان المنطقة لمواجهة أثر الأزمة العالمية مستعينة في ذلك بمجموعة كبيرة من الأدوات. ويرى صندوق النقد الدولي أنه ينبغي لبلدان القوقاز وآسيا الوسطى، حيثما أمكن، مواصلة سعيها لتنفيذ سياسات المالية العامة الداعمة للنمو مع إعطاء أولوية للحماية الاجتماعية. وسوف يلزم توفير دعم إضافي بشروط ميسرة من الجهات المانحة للبلدان المستوردة للطاقة حتى تتمكن من تجنب تراكم الديون بحيث تصل إلى مستويات لا

يمكن الاستمرار في تحملها، بينما تستخدم البلدان المصدرة للطاقة جانبا من إيراداتها المرتقبة على أثر الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة للمضي قدما في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

ونظرا لأن القطاعات المالية في مختلف بلدان المنطقة تخضع لوطأة الضغوط، لا سيما في كازاخستان، فإن استعادة عافية الاقتصاد لا تزال من بين الأولويات. وتقتضي مواطن الضعف الكامنة في هذا القطاع متابعة وثيقة للنظم المالية في بلدان المنطقة وتطوير أعمال الرقابة والاستعداد للأزمات.

ويوصي صندوق النقد الدولي أيضا بأن تواصل بلدان المنطقة الحفاظ على مرونة أسعار الصرف أو التحول بالتدريج إلى نظم أسعار الصرف المرنة من أجل المحافظة على القدرة التنافسية وتثبيط التدفقات الرأسمالية بهدف المضاربة.

وسوف يصدر صندوق النقد الدولي تقريرا مفصلا بالتنبؤات، *آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى*، في الحادي عشر من شهر أكتوبر الجاري.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.